المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

العدد (2106) السنة الثامنة - الاربعاء (20) نيسان 2011

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

اليوم في المدى

بقاء القوات الأميركية لفترة أطول يشعر البعض بالاطمئنان 2

ذي قار: تحقيق في قضايا فساد يطيح برؤساء دوائر 4

توتر الاوضاع في سوريا والحكومة تصف الحال بالتمرد المسلح 6

وزير البلديات: أيام المالكي الـ١٠٠ مجرد وهم

ميسان / المدى

قال وزير البلديات والأشغال العامة عادل مهودر إن تنفيذ المشاريع الكبرى في مهلة الـ (١٠٠) يوم التي حددها رئيس الوزراء "ضرب من الخيال".

وأضاف: "أن فترة الـ (١٠٠) يوم هي مقياس لمعرفة كيف يضع الوزير وزارته على السكة الصحيحة من خلال معالجة حالات الفساد المالي والإداري، والبيروقراطية والترهل الإداري وتوزيع المهام لتسريع وتيرة المشاريع وتنفيذ الموازنة المالية "جاء ذلك في حديث له مع أعضاء الحكومة المحلية في ميسان خلال الزيارة التي قام بها إلى المحافظة للاطلاع ميدانيا على سير العمل في بعض المشاريع.

وبين مهودر: رأينا منذ وضع الخطة الإستراتيجية لعملنا أن نركز الجهد على تأسيس وتنظيم المجاري مع علمنا ان القيام بمثل هذه المشاريع يستغرق وقتا أطول مما هو محدد في حسابات الـ(١٠٠) يوم الذي يعتقد المواطنون ان في هذه المهلة يمكن ان تنجز مشاريع إستراتيجية، وهذا وهم.

من جانبه دعا محافظ ميسان علي دواي جميع الوزراء إلى أن يحذوا حذو وزير البلديات في متابعة المشاريع المتلكئة في المحافظة من خلال زيارات ميدانية ومتابعة دقيقة لعمل المشاريع المهمة في المحافظة والمتلكئة بسبب تلكؤ بعض الشركات المنفذة للمشاريع.

التفاصيل ص٤

بعد إلغائها من قبل البرلمان

الفقرة التي تحمي المتهمين بالفساد من القضاء تثير جدلا واسعا

□ **بغداد / اياس حسام الساموك**

أثارت مسألة إلغاء الفقرة (ب) من المادة ١٣٦ لقانون أصول المحاكمات الجزائية جدلا سياسيا وقانونيا واسعا.

ويرى الخبير القانوني طارق حرب أن الإلغاء ينطوي على خطأ كبير وقع فيه البرلمان، كون القضية لا تعالج من خلال إنهاء تفعيل هذه المادة بقدر ما يجب أن يكون هنالك تعديل لها حتى لا يكون يقع الموظف في طائلة الشكاوى الكيدية.

يذكر أن الفقرة المذكورة تمنع محاسبة المسؤولين المتورطين في قضايا فساد إداري أو مالي إلا بعد موافقة الوزير المختص.

بدورهم اختلف السياسيون في الإلغاء أيضاً، فائتلاف دولة القانون يرى بضرورة تشكيل لجان مختصة تبحث في القضايا التي ترفع على الموظفين كي يكون هنالك تخلص من الشكاوى الكيدية.

ويقول النائب علي العلاق في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس إن إلغاء المادة أمر غير منطقي كون هنالك حاجة إلى قرار الوزير في القضايا المهمة وبالتالي يكون هذا الوزير صمام أمان ويردع المحاولات التي تسعى من خلالها الأطراف رفع دعاوى كيدية بقصد النكاية وان كان البعض يتصور أن تدخل الوزير سلبي فهذا الأمر ليس في جميع الأحوال.

ويرى العلاق ان الحل يكون من خلال تكوين لجنة من داخل الوزارة تعمل على التحقيق بالأمر قبل رفع القضية امام المحاكم حتى لا تشوه سمعة الموظف الحكومي.

وكانت هنالك اعتراضات شديدة من قبل بعض اعضاء اللجنة القانونية عند قراءة لجنة النزاهة لمشروع قانون الإلغاء، الأمر الذي علق عليه العلاق قائلا "بالفعل كانت هنالك مناشدات من بعض أعضاء اللجنة القانونية كونها صاحبة الاختصاص ولكن رئاسة البرلمان أعطت القراءة إلى لجنة النزاهة"، مبينا أن رئاسة البرلمان هي المسؤولية إذا ما كان هذا الأمر يخالف النظام الداخلي لمجلس النواب.

ويذهب فريق آخر، وهم الأغلبية التي صوتت على مشروع الإلغاء، إلى أن الفساد المستشري في جميع مفاصل الدولة هو من جعل البرلمان يتخذ مثل هكذا قرار، ملمحين إلى إمكانية إعادة تفعيلها حال القضاء على الفساد وبصورة تامة.

وقال النائب عن تيار الأحرار حاكم الزاملي في تصريحات لـ"المدى" ان احتلال العراق للمركز الرابع من حيث اكثر الدول فسادا جعل أغلب البرلمانيين يواصلون البحث عن أية طريقة تقضي على الفساد، مبينا ان الحديث عن الحفاظ على كرامة الموظف صحيح ولكن للضرورة أحكاما.

وتابع الزاملي أن هذه المادة يمكن أن تطبق في الأحوال الطبيعية التي تكون فيها الدولة مسيطرة على جميع المرافق، إلا انه لا يمكن مع الوضع الحالي تطبيق هذه المادة.

وبموجب الدستور النافذ فأن مشاريع القوانين ترفع إلى رئيس الجمهورية للمصادقة عليها خلال أسبوعين وإذا لم يعطي رأيه فيها فأنها تعتبر مصادقة عليها ونافذة من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية، أما إذا نقضها فسيرجع المشروع الى مجلس النواب لإجراء التعديل عليه ورفعه مرة ثانية إلى رئاسة الجمهورية وبنفس الإجراءات السابقة وإذا ما نقض للمرة الثانية فأن المشروع يعتبر مصادق عليه بمجرد تصويت البرلمان عليه بنسبة ثلاث أخماس.

□ طلاب مدارس يرتادون صالات الالعاب .. (أرشيف)

9 معمر قذاف الدم العيش في الخيام وحليب الجمال للجميع

10 التخطيط: انخفاض مؤشر التضخم في آذار الماضي

زيباري لـ(المدى): لا يمكن لطرف تغيير موعد قمة بغداد

□ **بغداد / المدى**

بعد يوم من تصريحات رئيس البرلمان أسامة النجيفي التي أكد فيها عقد قمة بغداد في موعدها، أعرب الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى عن اعتقاده بأنها ستتأجل.

وقال موسى في تصريحات صحفية إن القمة العربية المقبلة سوف يتم تأجيلها، موضحا أن هناك مشاورات حول هذا الموضوع وسوف يعقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب للبحث فيه، مؤكدا أن هناك مشاورات قائمة للاتفاق على معالجة موضوع القمة.

بدوره قال وزير الخارجية هوشيار زيباري في اتصال هاتفي مع "المدى" انه لا يمكن لأي طرف تغيير موعد انعقاد القمة دون أن يكون هنالك اجتماع لوزراء الخارجية العرب يتم من خلاله التباحث في الأمر، موضحا أن العراق طلب مثل هكذا اجتماع والاتصالات لازالت جارية من اجل حسم الموضوع واتخاذ القرار المناسب بخصوص قمة بغداد.

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي قد حذر أمس الأول الاثنين من إن إلغاء القمة العربية المقرر عقدها في بغداد سيضر بالعلاقات العراقية-العربية «بشكل عميق»، مؤكدا أن العراق «هيأت كل ما يلزم وصرفت مبالغ طائلة استعدادا لها».

وقال في مؤتمر صحافي إن «إلغاء القمة أمر غير مقبول وهو سيضر بالعلاقات العراقية العربية بشكل عميق».

وأضاف «اعتقد أن على جميع الزعماء العرب أن يعيدوا ويراجعوا موقفهم من القمة لأنها مهمة لهم ولنا، وفيها الكثير من الرؤى التي تستطيع الدول العربية من خلالها أن تقوم بدور مهم على مستوى العالم والمنطقة».

مؤكدا أن «القمة مهمة والعراق هيأ كل ما يلزم وصرف مبالغ طائلة استعدادا لها».

ومن الجدير بالإشارة أن الحكومة العراقية أكدت في وقت سابق أنها أنفقت ٥٠٠ مليون دولار لإتمام الاستعدادات لعقد القمة التي كان من المؤمل انعقادها الشهر المقبل.

عثمان يصف اتفاقات الفرقاء بالغامضة

قانون العفو العام أمام البرلمان الأسبوع المقبل

□ **بغداد / المدى**

أعلن نائب عن ائتلاف دولة القانون أن مسودة قانون العفو العام ستصل إلى مجلس النواب الأسبوع المقبل، مؤكدا أن القانون لن يشمل جرائم الإرهاب وسرقة المال العام، الأمر الذي رحب به النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية محمود عثمان معتبرا إياه خطوة بالاتجاه الصحيح وكان من المفروض أن يتم منذ فترة طويلة.

وانتقد عثمان ائتلافي العراقية ودولة القانون نتيجة إخفائهما معالم اتفاقية أربيل، موضحا في اتصال هاتفي مع "المدى" أن على هذه الإطراف أن تكشف عمّا تم الاتفاق عليه خلال مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، مشددا على انه نائب ولا يعرف ما تم الاتفاق عليه كون الاتفاقات التي جرت بين العراقية ودولة القانون غامضة.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي في تصريح لوكالة السومرية نيوز إن "مسودة قانون العفو العام ستصل إلى مجلس النواب خلال الأسبوع المقبل"، مبينا أن "قانون العفو العام جزء من اتفاقية أربيل التي تضمنت أيضا الاتفاق على تشكيل المجلس الوطني للسياسات العليا وتوزيع المناصب السيادية ووضع نظام داخلي لمجلس الوزراء".

وأضاف البياتي أن "الدوافع من إصدار القانون إثارة جو من المصالحة الوطنية وإعطاء رسائل لكل الأطراف بأن الحكومة عازمة على فتح صفحة جديدة مع كل من ارتكب بعض الأخطاء البسيطة"، مشيرا إلى أن "القانون لن يشمل جرائم الإرهاب والجرائم الخاصة بسرقة المال العام والجرائم المنظمة والمخلة بالشرف وسيشمل عناوين محددة"، بحسب قوله.

العراقية طالبت بحله والكردستاني يراه ضرورياً

مكافحة الإرهاب خلاف جديد يزيد المشهد السياسي تعقيداً

□ **بغداد / المدى**

فيما يشتد الجدل السياسي حول شغل الحقائب الأمنية وما رافقها من تجاذبات متشعبة ألقت بظلالها على الواقع الأمني في البلد، قفزت إلى واجهة المشهد السياسي قضية خلاف جديدة تباينت فيها الآراء بشدة تلك هي المتعلقة بجهاز مكافحة الإرهاب لاسيما في لجنة الأمن والدفاع في البرلمان إحدى الأطراف الرئيسة المعنية بهذه القضية.

ففي الوقت الذي ترى فيه كتلة التحالف الكردستاني ضرورة كبيرة للإبقاء على جهاز مكافحة الإرهاب تعترض القائمة العراقية بشدة على هذا التوجه بشدة وتطالب بإلغاء الجهاز وتوزيع مهامه على الوزارات الأمنية في إشارة إلى وزارات الداخلية والدفاع والأمن الوطني.

وقال عضو لجنة الأمن والدفاع شوان محمد طه في تصريح لـ"المدى" إن مشروع قانون جهاز مكافحة الإرهاب اقر من مجلس الوزراء وقدم للبرلمان لقراءته ومن ثم التصويت عليه مستدركا بالقول: "إن لديه ملاحظات عدة على المشروع، موضحا أن من بينها مسألة ربط الجهاز بمكتب القائد العام للقوات المسلحة في حين يرى طه انه من الأنسب ربطه بإحدى الوزارات الأمنية".

وعلى ما يقول طه العضو في كتلة التحالف الكردستاني فان المشروع يحتوي على صلاحيات كبيرة للجهاز ينبغي معالجتها تتقاطع مع صلاحيات الوزارات الأمنية واصفا بقاء هذا الجهاز بالضروري جدا لاسيما مع تصاعد وتيرة الأعمال الإرهابية في الأيام الأخيرة.

فيما أعلن عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية والنائب عن القائمة العراقية مظهر الجنابي إن قائمته تدعو لحل جهاز مكافحة الإرهاب المركزي، وتوزيع مهامه على الوزارات الأمنية الثلاث، إضافة إلى جهاز المخابرات المركزي.

ولم يدخل جهاز الإرهاب ضمن الحقائب الأمنية التي لم يحسم تسمية مرشحيها أو الاتفاق عليها بين الكتل السياسية منذ ٢١ كانون الأول من العام الماضي.

وقال الجنابي في تصريح (للوكالة الإخبارية للأنباء) أمس الثلاثاء: "لا يوجد داع لتشكيل هيئة تحمل مسميات كبيرة كـ(مكافحة الارهاب) أشبه بجهاز المخابرات المركزي، لان البلاد عاشت أوج موجة من الإرهاب منذ (٢٠٠٥) إلى (٢٠٠٩)، ولم تكن لدينا هيئة، وان مواجهة الإرهاب تتم من قبل منتسبي الداخلية والدفاع والأمن الوطني."

وأضاف النائب عن العراقية: أن "قائمته تدعو إلى حل جهاز مكافحة الإرهاب وإنهاء عمله، وتوزيع مهامه على وزارات (الداخلية، الدفاع، الأمن الوطني) إضافة إلى جهاز المخابرات المركزي."

الافتتاحية

من القصور الرئاسية إلى السجون "المسكونة"

دولة الآباء.. والبنين

بقلم / فخري كريم

(١)

أثبت العلم على امتداد الزمن منذ العصر الهيليني صدق الفيلسوف العظيم ديمقريطس، وهو يقول إن كل شيء يتغير، وانك لا تستطيع أن تسبح في النهر "الماء الجاري فيه" مرتين، رغم أن استنتاجه بني على التفكير المجرد، إذ لم تكن المختبرات التجريبية قد توفرت للفلاسفة والعلماء آنذاك. وإذا كان ماء النهر يتغير في كل جزء من مليون على مليار من الثانية ويتعذر عليك أن تخوض في نفس الماء سوى مرة واحدة، فأن مثل هذه التغيرات تنمو وتتراكم وتتحول بنفس المقاييس غير المرئية في الحياة الاجتماعية والسياسية، وتنهي سلسلة تفاعلاتها إلى ما نواجهه من انتقالات نوعية في أشكال وأنماط وأساليب الحكم والحكام، وفي العلاقات الاجتماعية وتفاعلاتها، وفي انعكاساتها في سائر الميادين.

ولا غرابة ألا يدرك هذه التحولات وسيرورتها في الحياة السياسية، قادة الدول العربية المعاصرة، وكيف لهم أن يدركوا وهم عاجزون عن أن يبصروا ما يدور من حولهم من وقائع ومعطيات وأحداث جسام، لا تخفى حتى على الضرير. وكما يبدو فأن عمى البصيرة هو الخيط الرفيع الذي يجمع بينهم جميعاً ويشدهم بوثاق لا فكاك منه إلى كراسي الحكم وحياة القصور والقلاع الملكية والرئاسية، ويوحي لهم بوهم الأبدية والخلود، فبعضهم يرى فيما هم عليه من أسباب الحكم والنعيم إنما هو قدر إلهي، وآخرون منهم لا يكلفون أنفسهم مشقة البحث، فكل شيء مقسوم لهم كتحصيل حاصل لا مردَّ له. ولن يخطر ببال أحدٌ منهم الاتعاظ بتجارب الآخرين ممَّن سبقوه، بل منهم من لا يرى حتى ما يدور من حوله وفي محيطه، وعلى مرأى ومسمع منه، فيغضّ النظرَ عن كل ذلك ويكتفي بصدى ما يقوله المرتزقةُ والحاشية المتزلفة المحيطون به، من انه سيد زمانه وحكيم حكماء قومه، وليس هناك من يعلو عليه قدراً وعلماً ودراية وخبرة في أصول إدارة الحكم وشؤونها، ولا طاعة لرعيته سوى له، فطاعته واجبة شرعاً وتقليداً، فتضيع مع الأوهام التي توحى له، أقدار الأمة ومصالحها.

ومما زاد في غيِّ الأنظمة المستبدة التي استولت على مقاليد الحكم في البلدان العربية، الملكية منها والجمهورية الوراثية، أن بضعة عقود مضت من الجور والبطش الذي مارسته بحق شعوبها، دون أن تتلمس مظاهر تمرّد على حكمها سوى بضعة احتجاجات لـ"خارجين عن القانون" أو "جرذان" كما يسميهم الملتاث القذافي، يعزز من قناعة هذه الأنظمة أن ما تفعله هو موضع رضا الناس وقبولهم، وهو بالتالي قمين بالاستمرار على ذات النهج والتنعم على شعوبها بتوريث الحكم للبنين من بعدهم.

المقال كاملا ص٣

الداخلية: حالات الفساد في الوزارة طبيعية

□ **بغداد / المدى**

كشفت وزارة الداخلية العراقية، أمس الثلاثاء أنها منعت ضابطا كبيرا من السفر بتهمة الفساد، واعتبرت أن حالات الفساد في الوزارة "طبيعية" نظرا لضخامة عدد منتسبيها وميزانيتها، كاشفة أنها بدأت بالعمل على شراء أجهزة جديدة لمكافحة المتفجرات خلال العام الحالي لتحل محل الأجهزة القديمة.

وقال الوكيل الأقدم للوزارة عدنان الأسدي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "وجود الفساد في الوزارة أمر غير مرغوب فيه، ولكنه في الوقت نفسه غير مستغرب"، موضحا بالقول: "من الطبيعي أن يكون هناك فساد في وزارة الداخلية التي تضم نحو ٦٥٠ ألف ضابط ومنتسب إضافة إلى أن موازنتها تقدر بسبعة مليارات دولار".

وأضاف الوكيل الأقدم للداخلية أن "الوزارة عازمة على مكافحة الفساد"، وبين أن "مدير عام مكافحة المتفجرات اللواء جهاد الجابري القي القبض عليه بتهمة الفساد في صفقات استيراد أجهزة كشف المنفجرات، إضافة إلى آمر لواء الرد السريع نعمان داخل والذي ضبط متلبساً بالرشوة"، كاشفا انه "تم مؤخرا منع سفر احد الضباط الكبار السابقين في الوزارة أيضا لاتهامه بالفساد" من دون الكشف عن اسم الضابط "لأغراض التحقيق" بحسب قوله.

وكان مصدر قضائي قد كشف، في الـ١٦ من شباط الماضي، أن القضاء العراقي أصدر أمراً باحتجاز مدير عام مكافحة المتفجرات اللواء جهاد الجابري ومنعه من السفر على خلفية اتهامه بالفساد في صفقات استيراد أجهزة كشف المتفجرات، كما أكد عضو هيئة النزاهة في البرلمان النائب صباح الساعدي، في العاشر من آذار الماضي، أن آمر لواء الرد السريع التابع لوزارة الداخلية تم ضبطه متلبساً بالرشوة إلا أن أفراد حمايته قاموا بالاعتداء بالضرب على محققي هيئة النزاهة الذين ضبطوه وسمحوا له بالفرار إلى جهة مجهولة.

ولفت الأسدي إلى أن صفقة أجهزة مكافحة المتفجرات التي شابها الفساد "تستطيع كشف بعض الحالات وتعمل بنسبة معينة من ٢٠ إلى ٥٠ بالمائة"، كاشفا أن "وزارة الداخلية تعمل على شراء أجهزة أخرى جديدة لكشف المتفجرات خلال العام الحالي لتكون بديلا عن هذه الأجهزة القديمة التي سيتمر رفعها تدريجيا".

وكانت وزارة الداخلية العراقية قد أعلنت، في السابع من شباط الماضي، عن إيعازها إلى تشكيلاتها ومديرياتها بإعادة أكثر من ٢٥٥ ملياراً و٧٠٠ مليون دينار من المال العام إلى خزينة الدولة، فيما أكدت كشفها عن أكثر من ١٠٠٠ حالة فساد إداري وأكثر من ٣٠٠ حالة فساد مالي، خلال العام الماضي ٢٠١٠.

الحكومة: المال مقابل نزع أسلحة الفصائل

□ **بغداد / المدى**

في وقت كشفت فيه وزارة المصالحة الوطنية عن عزم الحكومة شراء أسلحة الجماعات المسلحة التي ألقت سلاحها، رحب التحالف الوطني بهذا الأمر، مشددا على ضرورة أن تكون هنالك مصالحة وطنية حقيقية.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون عبد الحسين الياسري في تصريح لـ"المدى" انه يفترض ألا يكون السلاح بيد أي شخص مدني وإنما فقط الأشخاص المرخصون بحمله، موضحا انه بعد الـ٢٠٠٣ وتداعياتها جعل السلاح بمتناول الأفراد جميعا خصوصا بعد التدهور الأمني الذي ساد خلال فترة ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، معتبرا مسألة شراء الأسلحة من قبل الجماعات المسلحة هي واحدة من الطرق التي تسهم في جمعها من الشارع العراقي، مستدركا بالقول إن البعض اشترى هذه الأسلحة بثمن فمن غير المنصف أن يتم سحب السلاح منه بدون ثمن له.

من جانبها تحفظت القائمة العراقية عن قرار الحكومة بشأن شراء الأسلحة المتوسطة من المجاميع المسلحة، مشددة على ضرورة أن تكون هنالك مصالحة وطنية حقيقية.

وقالت النائبة ناهدة الدايني في تصريحات لـ"المدى" أمس أن في هذا الأمر جانبين السلبي ومعناه إذا امتنعت الحكومة عن شراء هذه الاسلحة سيؤدي الأمر إلى بقاء هذه الاسلحة في الشارع.

أما الجانب الايجابي فقالت الدايني إن جمع الاسلحة وشراءها من هذه العناصر قد يكون جيدا ولكن هذا قد يؤدي إلى تهريب الأسلحة للعراق ويتم بيعها إلى الحكومة العراقية بحجة أنها للجماعات المسلحة.

وفي السياق ذاته قال أمين عام تيار الأحرار أمير الكناني أن تياره يقف مع المصالحة مع الذين لم يرتكبوا الجرائم بحق الشعب العراقي.

وأضاف الكناني في تصريح لـ"المدى" إذا كان الحديث عن شراء الأسلحة فان الأمر سيكون عرضة للفساد المالي كون وزارة الدفاع هي المعنية بشراء هذه الأسلحة ويجب أن تكون وفق مواصفات معينة وأسعار عالمية محددة.

يشار الى ان وزير المصالحة عامر الخزاعي قال في وقت سابق، إن "الوزارة لن تتصالح مع دولة العراق الإسلامية كونها مرتبطة بتنظيم القاعدة"، مشيرا إلى أن "الفصائل الأخرى التي تقول أنها مقاومة للوجود الأميركي لم يبق لهم عذرا لحمل السلاح، طالما أن الوجود الأميركي في طريقه للخروج". وأضاف الخزاعي أن "الوزارة لم تتفق على المصالحة مع قادة الفصائل الموجودين في دول خارج البلاد، إنما تم الاتفاق مع قادة ميدانيين على الأرض معنيين بحمل السلاح"، مبينا أن "هناك من ينفي المصالحة، وهناك من يدعيها، من بعض الفصائل، ولكن حتى النفي والادعاء الذي ظهر في فضائياتهم هو دليل على أنهم مشتركين معنا، إذ ظهروا ملثمين يتبرأون من بعض الجماعات، وعندما يتبرأون فمعنى ذلك أن الجماعة معهم وأعلنوا البراءة منهم"، بحسب قوله.

□ التفاصيل ص٢